البحوث

دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: حالة دولة الكويت

الدكتور أحمد منير نجار*

محتويات البحث:

تمثل السياسة المالية لدولة ما ـ فيما تمثله ـ البرنامج الذي تستخدم فيه الإيرادات لتمويل البرامج الإنفاقية بهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية مرغوبة وتجنب تلك الآثار غير المرغوبة وصولا لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة كالعمالة والاستقرار والنمو وعدالة توزيع الدخل . .الخ (موسجريف ، ١٩٩٢) .

يتطرق البحث لمفهوم ودور الإنفاق العام في السياسة المالية عموما وفي دولة الكويت بشكل خاص ، ومدى مساهمته في عملية النمو والتنمية ، وإن كان تركيز البحث ينصب على جانب الإنفاق العام فذلك لأنه المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي في دولة الكويت ولدوره الرائد في توجيه النشاط الاقتصادي ، كما يتطرق البحث للعجز في الموازنة العامة للكويت الذي ظهر بداية على أنه مؤقت وليصبح دائما ومستمرا وخاصة بعد العدوان العراقي في ٢/ ٨/ ١٩٩٠م ، مما اضطر الدولة لإعادة النظر في التركيب الهيكلي للسياسة المالية وطرح فكرة «الخصخصة» كإحدى وسائل الإصلاح الاقتصادي ذات الصلة بالسياسة المالية .

مقدمة البحث

تدل أدبيات المالية العامة المعاصرة على زيادة اهتمام الدول قاطبة بكافة مشاربها السياسية والاقتصادية بدور الإنفاق العام ، كإحدى الوسائل الهامة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، حيث تزايد النشاط الاقتصادي للدول واتسعت مساحات تأثيره على المتغيرات الاقتصادية المختلفة (رغم تزايد الأصوات المنادية بالخصخصة) ، والمتتبع لأرقام الإنفاق العام الحقيقي يجد النمو المطرد في حجمه مما يعكس ضخامة الموارد الاقتصادية التي تسيطر عليها ، وتتحكم بها ،

* أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت .

الحكومات في الاقتصاديات المعاصرة ، كما أن اتساع دائرة التخطيط الاقتصادي كأسلوب وأداة لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في جميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، أدى للمزيد من الاهتمام بالإنفاق العام ، ووضع آليات لرفع كفاءة الموارد الاقتصادية المستخدمة في القطاع العام والتي تشكل نسبة كبيرة من موارد المجتمع ، مما يؤدي للتحقيق النسبي في الاستقرار الاقتصادي الذي يتضمن منع ، أو التخفيف قدر الإمكان ، من التقلبات الشديدة والسريعة في مستويات الإنتاج والأسعار وتحقيق معدلات نمو وتنمية مرتفعة ومستمرة ، وصولا لتحقيق التوازن الاقتصادي الذي عجز نظام السوق عن تحقيقه .

والكويت تعتبر من الدول الأوائل في الاقتصاد الدولي المعاصر ، وخاصة في النصف الثاني من السبعينيات ، التي اتخذت من الإنفاق العام وسيلة أساسية لتحقيق النمو والتنمية عموما والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص ، وإذا كانت السياسة المالية تتضمن الضرائب والإنفاق العام معا فإن دولة الكويت اعتمدت أساسا على الإنفاق العام نظرا لخصوصية اقتصادها بين الاقتصادات العالمية ، كما أن الكويت قامت باستخدام أدوات السياسة النقدية كرديف للإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وتقوم فكرة البحث على أساس دراسة أثر الإنفاق العام على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تقديم فكرة سريعة عن أثر السياسة المالية عموما على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم دراسة الإنفاق العام وتطوره في دولة الكويت عن الفترة (١٩٣٨ ـ ١٩٩٤) أي منذ البدء بتصدير النفط وصولا لعام ١٩٤٤ مرورا بكافة التقلبات التي مر بها هذا المورد الاقتصادي الهام والذي يشكل المورد الأساسي لدولة الكويت وأثر هذه التقلبات على الاستقرار الاقتصادي الذي شهد حركة متأرجحة أثناء فترة الدراسة انعكست في ظهور عجوزات الموازنة العامة المؤقتة والتي انقلبت لتصبح مزمنة في وقتنا الراهن .

الإطار المنهجي للبحث:

يعتمد البحث على منهجية الجمع بين البعد النظري والتطبيقي لمشكلة البحث من خلال دراسة رقمية لتطور الإنفاق العام لدولة الكويت عبر فترات زمنية متعددة لكل منها خصوصية متميزة مع التركيز على فترة الوفرة وفترة الانحسار المالي وذلك انطلاقا من مشكلة وهدف البحث .

مشكلة البحث:

يعتبر الإنفاق العام في دولة الكويت متميزا لأنه يتحدد ليس فقط بالظروف الاقتصادية أو السياسية وإنما تتحكم به ولحد كبير الظروف الاجتماعية مما يحد من كفاءة وفعالية أدوات السياسة المالية في المفهوم الاقتصادي ، وإذا كان ذلك لم يكن ليشكل مشكلة اقتصادية في فترة الوفرة المالية النفطية ، فإنه أضحى اليوم مشكلة اقتصادية حقيقية يجب التصدي لها وإيجاد الحلول الناجحة للتخفيف من آثارها الاقتصادية السلبية المحتملة .

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في أنه محاولة لتقريب مفهوم الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من التطبيق العملي كأداة للسياسة الاقتصادية في دولة الكويت ، من خلال تحليل بعض الآثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية للسياسة المالية ، وكيفية رفع كفاءة الأداء وكفاءة التخصيص للموارد الاقتصادية الكويتية وعلى رأسها النفط تخلصا من أو تخفيفا لمشكلة عجز الموازنة العامة الذي أصبح دائما في الوقت الراهن .

هدف البحث:

المقصود من المقدمة التمهيدية للبحث ومشكلة وأهمية البحث أن نصل لهدف البحث الرئيسي المتمثل في معرفة أثر الإنفاق العام كوسيلة من وسائل السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتعرف على التركيب الهيكلي للإنفاق العام في دولة الكويت وآثاره الاقتصادية على مستوى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

الفصل الأول: السياسة المالية والاستقرار الاقتصادي كأحد أهداف التنمية

مقدمة:

تمثل السياسة المالية لدولة ما برنامجها الذي تستخدم فيه إيراداتها في خططها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب تلك الآثار غير المرغوبة لتحقيق أهداف المجتمع . فتحدد مستوى وهيكل الضرائب والإنفاق العام وطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة من أجل

الوصول للأهداف الاقتصادية العامة كالعمالة التامة ، والاستقرار والنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات ، ولتحقيق أهداف اجتماعية مثل عدالة توزيع الدخول وغيرها[١] .

وظهر مفهوم السياسة المالية في الفكر الاقتصادي المعاصر ليناقض الفكرة التقليدية التي اعتبرت تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعرقل الاستقرار التلقائي للاقتصاد الوطني .

وأصبح مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن محاولة تجنب مشكلات كالبطالة والتقلبات الكبيرة في مستويات الأسعار ، وضرورة المحافظة على معدلات نمو مستمرة للناتج القومي[٢] .

وبناءً على ذلك فالسياسة المالية التي تسعى لتحقيق الاستقرار الاقتصادي تسعى بآن واحد لتحقيق هدف المحافظة على العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية المتاحة ، وهدف تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار .

إن تحقيق السياسة المالية لما سبق من أهداف يعني رفع معدلات نمو الاقتصاد الوطني ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع وتجنب تقلب النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية ، والتضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى ، مما يؤثر إيجابيا على المستوى الفردي والوطني[٣] .

وسنحاول فيما يلي التعرض للتركيب الهيكلي للسياسة المالية وأثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ودور الإنفاق العام في كل منهما وانعكاس ذلك في دولة الكويت . وإن كان تركيزنا في الفصل الثاني سينصب على جانب النفقات دون الضرائب فذلك لسبب بسيط هو أن الضرائب والرسوم تشكل جزءا هامشيا جدا في موازنة دولة الكويت ، وأن الإنفاق العام هو المتغير المهيمن على النشاط الاقتصادي الكويتي .

أولا: التركيب الهيكلي للسياسة المالية

١ ـ أساسيات السياسة المالية

تحتوي السياسة المالية على نوعين أساسيين من المكونات تتمثل في :

أ ـ المكونات التلقائية المساعدة على تحقيق الاستقرار (Built in Stability) أو تلك التي تزيد من مرونة السياسة المالية (Built - in Flexibility) لكي تتعامل تلقائيا مع عدم الاستقرار ، حيث إن الضرائب والإعانات ترتبط عادة بمستوى الدخل القومي فضرائب دخل الأشخاص مثلا

ترتبط حصيلتها بعلاقة طردية مع مستوى الدخل القومي ، بينما ترتبط تعويضات وإعانات البطالة والكساد عكسيا مع مستوى الدخل القومي ، وكما تزداد درجة الاستقرار التلقائي باستخدام التصاعد الضريبي مما يعني أن وجود هذه العناصر الذاتية سيؤدي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي النسبي .

ب ـ المكونات التي يتم اختيارها عمدا لتحقيق أهداف السياسة المالية (Discretionary or Active Policy) حيث تعمد هذه المكونات لإحداث تغيير في معدلات أو إطار الضرائب ، والمدفوعات التحويلية ، والإنفاق العام ، وتأثير الحكومة على الأسعار والأجور وتأثيرها على السياسة المالية عموما ويتم اختيار هذه المكونات للتعامل مع مشكلات اقتصادية معينة في فترة معينة ولتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي[٤] .

٢ ـ تكامل السياسة المالية والنقدية :

من الطبيعي بمكان أن نجد التكامل العضوي الهام والقوي بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية عموما والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص ، ويعود هذا التكامل إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى معدلات الفائدة السائدة ، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتهما إضافة لتأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة ، ويترتب على ذلك بالضرورة وجود تكامل السياستين المالية والنقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية بكفاءة مرتفعة مما يفضي لضرورة استخدام مزيج من السياستين معا .

٣ ـ السياسة المالية وعنصر الزمن :

يعتبر الزمن أحد العناصر الأساسية في الحكم على فعالية ونجاح السياسة المالية ، وأحد مكوناتها الهيكلية ، وذلك بسبب بوجود فجوات زمنية ضرورية تنقضي بين انبثاق فكرة إدخال سياسة مالية معينة وتحقيقها لأهدافها وتتمثل هذه الفجوات في :

أ ـ فجوة الإدراك Recognition Lag

وهي الفترة اللازمة لإدراك الحاجة لعمل شيء ما ، وكلما كانت قصيرة كلما ساعدت على إنجاح السياسة المالية ، وهنا فإن التقدم في مجال بناء النماذج القياسية للاقتصاد الوطني والتنبؤ الاقتصادي يؤدي لمزيد من نجاح السياسة المالية في تحقيق أهدافها .

ب ـ فجوة التنفيذ Implementation Lag

وهي الفترة التي تفصل بين اتخاذ القرار بعمل شيء وإدخال التنفيذ الفعلي مما يعكس البطء الإداري والتشريعي الموجود في الإدارة الوطنية إن وجد .

ج ـ فجوة الاستجابة Response Lag

وهي الفترة التي تفصل بين إدخال التغيير اللازم في السياسة المالية وكون هذا التغيير أصبح فعالا . ويختلف طول هذه الفترة تبعا لطبيعة المتغيرات في السياسة المالية . فطول الفترة لسياسة توسعية في الإنفاق مثلا تعتمد على أثر الإنفاق على الناتج المحلي والعمالة وكيف يستجيب لذلك المنتجون (فيما يتعلق بالمخزون) . حيث إن الزيادة الأولية في الإنفاق سيتبعها زيادات متتالية في الإنفاق والناتج القومي (أثر المضاعف) (Multiplier) وكذلك فهناك زيادات متتالية إضافية في الدخل والاستهلاك (أثر المعجل) (accelerator) ، وهذا مما يؤثر حتما في فجوة الاستجابة[٥] .

مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية التي تهدف لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي بالمفهوم الحركي تتطلب التنبؤ المبكر بحدوث التقلبات الاقتصادية لوضع البرامج الملائمة موضع التنفيذ بحيث تتحقق الاستجابة للسياسة المالية عند ظهور المشكلة وبحيث تنخفض فترات الإدراك والتنفيذ والاستجابة .

ثانيا: الاستقرار الاقتصادي والسياسة المالية

من المعلوم أن هناك أسبابا تؤدي للإخلال بالاستقرار الاقتصادي وتأتي السياسة المالية لتعالج هذه الأسباب مما يؤدي لإعادة الاستقرار الاقتصادي إلى الوضع المنشود وتتلخص الأسباب في سببين أساسيين هما :

١ ـ اختلال في الطلب الكلي للاقتصاد الوطني مقارنة بمرونة الجهاز الإنتاجي أي أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي ، وتتدخل السياسة المالية لتعالج المشكلة في محاولة تعديل مستوى الطلب الكلي (زيادة أو نقصان) باستخدام السياسة الإنفاقية العامة (التوسعية أو الانكماشية) أو باستخدام السياسة الضريبية أو باستخدام مزيج من السياستين معا مع مراعاة مرونات العرض الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني .

منحنيات (LM-IS)[٦]

٢ ـ وجود قوى احتكارية تعمل على تحديد الأسعار والأجور وانخفاض درجة مرونة بعض

عوامل الإنتاج الأكثر إنتاجية ومهارة في ظل خطط تنموية طموح وما يترتب على ذلك من ظهور مشكلة (الكساد التضخمي Stagflation) ، وتأتي السياسة المالية لتحاول تحقيق الظروف التنافسية باتخاذ بعض التدابير منها :

أ ـ استخدام برامج الإنفاق العام .

ب ـ استخدام ضرائب الدخل النوعية بحيث يتم الربط بين الزيادة في الأجور والزيادة في الإنتاجية .

ج ـ استخدام السياسة المالية لتؤثر في معدلات الادخار والاستثمار .

ثالثا: الإنفاق العام والسياسة المالية

تسعى الاقتصاديات المعاصرة إلى ما يسمى باقتصاديات الرفاه Welfare ، وبالرغم من أن الرفاه لا يعتمد بشكل مطلق على النشاطات الحكومية ، إلا أن المؤسسات الحكومية هي في الواقع القنوات الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعمل على رفع مستوى الرفاه للمجتمع .

١) الإنفاق العام كأحد مكونات السياسة المالية :

يعتبر القطاع الحكومي القطاع الأكبر في التوظيف الوطني ، يعمل من خلال آليات السياسة المالية المعتمدة على توزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني ، إضافة إلى أن الإنفاق العام يعتبر وسيلة لتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع في كثير من الدول ، منها الدول النفطية العربية على سبيل المثال حيث يستحوذ القطاع العام على جزء وفير من النشاط الاقتصادي . ويلعب دورا هاما في توفير مجموعة كبيرة من السلع والخدمات لأفراد المجتمع من خلال :

ـ الاستثمار المباشر .

ـ دعم الصناعات المحلية وتوفير الحماية لها .

ـ الدعم المباشر للسلع والخدمات الأساسية .

٢) الإنفاق العام كأداة مهمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية :

عادة ما تتبع الدول سياسات اقتصادية واجتماعية في مسيرتها التنموية ، ترتبط مع بعضها البعض ، وتشكل آثارا واضحة على فئات وطبقات المجتمع ، وقد تحتوي السياسات الاقتصادية

على افتراضات ضمنية ، وأخرى صريحة حول نوعية المجتمع ، ونمط العلاقات الاجتماعية بين طبقات المجتمع والتي تسعى الحكومة إلى إحداثها أو تغييرها أو تنميتها .

كما تتضمن السياسات الاقتصادية حجما من القيم الاجتماعية والأهداف التوزيعية بين فئات المجتمع بحيث يكون هناك فئة مستفيدة وأخرى قد يصيبها بعض من الضرر النسبي وتعطى الأولوية عادة للنمو والعمالة الكاملة أو مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار ، مما سينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة على فئات المجتمع .

فسياسات التوظيف التوسعية التي قد تعود بالنفع المباشر على الفئات الفقيرة قد تحمل في طياتها آثارا سلبية على رجال الأعمال إذا ما نجم عن هذه السياسة الإنفاقية نقص في عرض القوة العاملة وارتفاع في الأجور ، كما أن سياسة مكافحة التضخم عن طريق رفع أسعار الفائدة مثلا ستؤدي لمحاباة طبقة اجتماعية على حساب طبقة أخرى مما يعني أن تحديد الأولويات في السياسة الاقتصادية عن طريق دراسة الإحصائيات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية والإنفاق العام ليست سهلة ، إضافة إلى أن التطورات الاقتصادية والسياسية والتي قد تكون أحيانا مفاجئة سيكون لها تأثير كبير على نمط توزيع الموارد .

٣) التركيب الهيكلي للإنفاق العام ودوره في السياسة المالية :

من المعلوم أن الإنفاق العام ينقسم إلى عدة أقسام مثل الإنفاق على التعليم أو الصحة أو الخدمة الاجتماعية ، وغيرها والتي يمكن استخدامها كمؤشرات عامة ، إلا أنها لا تصلح لاستخدامها كدليل حتمي لقياس مدى التطور الاجتماعي لمجتمع ما .

كما أن دراسة التغيرات في الإنفاق العام ومكوناته الرئيسية ، على الرغم من فوائدها في معرفة التغير في أولويات المجتمع ، وفي نمط توزيع الموارد ، إلا أنها لا تقدم دليلا قاطعا على نجاح السياسة المالية والاقتصادية ، فحجم الإنفاق العام ومعدلات نموه ونسبته إلى الدخل القومي لا تبين بوضوح التغيرات في مستوى الخدمات العامة ، وإنما يجب إضافة معايير أخرى مكملة تشرح دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي ، فالاعتبارات الاجتماعية في سياسة التوظيف ، والارتفاع المستمر في أجور العاملين في القطاع الحكومي أدى لرفع تكاليف السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاع العام والنتيجة هي زيادة الأعباء المالية للمؤسسات العامة والتي أدت بدورها لتفاقم مشكلة العجز المالي للحكومة ، وبافتراض ثبات أو تدني إنتاجية القطاع الحكومي فإنه بذلك يحتاج لمزيد من الموارد للمحافظة على مستويات خدماته(٢٤) .

وقد تؤثر الدولة على النشاطات الاقتصادية بعوامل أخرى غير الإنفاق مثل أدوات السياسة المالية غير الإنفاقية والسياسة النقدية التدخلية وغيرها ، وعلى ذلك فهناك جانبان هامان يجب مراعاتهما عند دراسة توزيع التركيب النسبي للإنفاق العام : أولهما : هو الكفاءة التخصيصية للموارد ، وثانيهما هو الكفاءة التوزيعية للدخل على فئات المجتمع المختلفة[٧] .

فزيادة الإنفاق العام على قطاعات معينة كالتعليم أو الصحة ، وبالرغم من عوائده الإيجابية على الاقتصاد والمجتمع فإن له تكاليف اقتصادية واجتماعية وقد تكون باهظة ، وهنا يجب ملاحظة الآثار التوزيعية لإعادة تخصيص الإنفاق العام ، حيث إن زيادة الإنفاق العام على قطاع أو أكثر وتخفيضه عن قطاعات أخرى ستساهم بشكل غير مباشر في إعادة توزيع الدخل في المجتمع ، ويعتبر موضوع الأثر التوزيعي لإعادة توزيع مخصصات الإنفاق العام من المواضيع التي تحتل أهمية متزايدة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المقارنة والمتعلقة بأثر السياسات المالية[٨] .

ونشير بهذا الصدد إلى :

- أن الزيادة في الإنفاق العام قد لا تعكس بالضرورة زيادة في الموارد المالية المتاحة للحكومة .
- أن التخفيض في الإنفاق العام في أي من المجالات ، قد لا يأخذ شكل التخفيض المباشر للمخصصات المالية لذلك القطاع . فالحكومة قد تلجأ لزيادة الإنفاق على وجه أو أكثر في القطاع ، وتخفيض الإنفاق في مجالات أخرى .
- أن التخفيض قد يأخذ شكلا آخر ، حيث تكون معدلات الزيادة في الإنفاق العام على قطاع أو أكثر أقل من المعدلات السائدة للتضخم . وهنا فإن بالرغم من زيادة مخصصات القطاع بالقيم الاسمية ، إلا أنه شهد تخفيضا بالقيم الحقيقية .
- إن المحافظة على نفس المعدلات من الإنفاق العام لقطاع ما تقتضي التخلص من بعض قوة العمل فيه ، مما يؤدي لزيادة البطالة في المجتمع .

يستنتج مما سبق العلاقة القوية بين الإنفاق العام ومكوناته كإحدى ركائز السياسة المالية والتي تسعى لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي في السياسة الاقتصادية .

ونتساءل في ختام الفصل الأول ، هل ما تقدم دراسته من أهداف للسياسة المالية والإنفاق العام ، وما قدمته فقرات الفصل الأول تنطبق بشكل أو بآخر على سيرورة السياسة المالية في دولة

الكويت؟ ثم ما سر ظاهرة نمو الإنفاق العام في الكويت؟ وما أثر هذه الظاهرة على سياسة النمو والتنمية الاقتصادية؟ وما هو التركيب الهيكلي للإنفاق العام الكويتي وتطوره؟ ما هي الآثار الاقتصادية للإنفاق العام الكويتي؟ أسئلة متعددة سنحاول الإجابة عليها من خلال فقرات الفصل الثاني القادم .

الفصل الثاني: الإنفاق العام والسياسة المالية والتنمية في دولة الكويت

أولا: ظاهرة نمو الإنفاق العام:

لقد شهدت المالية العامة المعاصرة ما أطلق عليه ظاهرة الإنفاق العام المطلق أو النسبي ، نظرا لكون الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة المتزايدة ، وشملت الظاهرة النمو الحقيقي للإنفاق العام الذي كان نتيجة أسباب إدارية وسياسية ومالية واجتماعية واقتصادية ، كما شملت النمو الظاهري (الاسمى) والذي كان أساسا نتيجة مشكلات التضخم .

وقد شهدت الكويت فعلا هذه الظاهرة عبر مسيرتها الاقتصادية الطويلة والمتنوعة من فترة ما قبل النفط إلى يومنا هذا ، تلك الفترة التي قسمناها لأربع فترات هي : ما قبل النفط ، فترة الإنتاج ، فترة الوفرة وفترة الانحسار . وسنأتي على دراستها في الفقرات التالية[٩] .

ثانيا: الإنفاق العام في فترة ما قبل النفط: (١٩٣٨/١٩٥٠)

بالرغم من أنه لم يكن للإدارة المالية في تلك الفترة منهج واضح المعالم للسياسة المالية وتبويب لمواردها وإنفاقاتها العامة إلا أن الملامح الرئيسية لهذه السياسة كانت تتجلى في المحافظة على حركية النشاط الاقتصادي ، وتوجيه الإنفاق لتوفير خدمات الأمن والدفاع والعدالة ووضع سياسة مالية حذرة في الإنفاق نتيجة ندرة الموارد الاقتصادية وقلة مصادرها[١٠] ، وتشير الإحصاءات المتاحة عن تلك الفترة إلى أن حسابات الإدارة المالية تميزت بالشمولية : فتمثلت الإيرادات بالضريبة والرسم والزكاة كأحد مصادر الدخل وتمثل جانب النفقات العامة في الإنفاق الجاري والاستثماري والعسكري ، وإن كانت النفقات الجارية هي التي تمثل النسبة العظمى من الإنفاق العام حيث تأرجحت بين ٧٥٪ ـ ٩٧٪ في الفترة ١٩٣٨/ ١٩٥٠ . وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (١) والأشكال البيانية التالية :

جدول رقم (١)
الإنفاق العام لدولة الكويت ١٩٤٠/ ١٩٥٠

(آلاف الدنانير)

السنة / النفقة	1940		1945		1950	
	مبلغ	٪	مبلغ	٪	مبلغ	٪
نفقات جارية	36,4	89	99,1	94,1	1162,7	89,6
نفقات استثمارية	4,5	11	6,2	5,9	134,9	10,4
المجموع	40,9	100	105,3	100	1297,6	100

المصدر : استنادا لأرقام جداول متعددة مرجع رقم (١٠) .

شكل رقم (1)

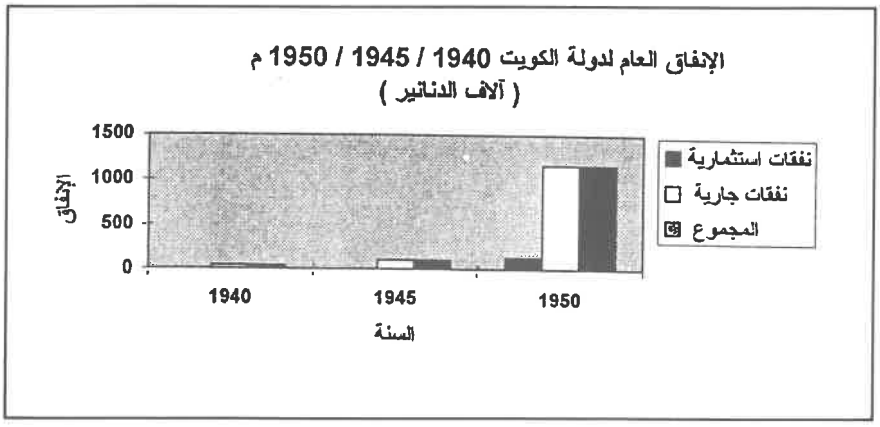

كما تمثلت الميزانية العامة لدولة الكويت في تلك الفترة بفائض متزايد بمعدلات متسارعة في الفترة ١٩٤٠/ ١٩٥٠ بسبب بوادر الإيرادات النفطية وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٢) التالي :

جدول رقم (٢)
الإيرادات والنفقات العامة للفترة ١٩٤٠/ ١٩٥٠

(آلاف الدنانير)

بيان / السنة	1940	1945	1950
(١) الإيرادات	63 , 5	148 , 4	4167 , 6
(2) النفقات	40 , 9	105 , 3	1297 , 6
(3) الفائض/ العجز	22 , 6	43 , 1	2870 , 0
نسبة (3) إلى (١)	٪35 , 6	٪29 , 0	٪68 , 9

المصدر : استنادا لأرقام منشورات وزارة المالية لسنوات متعددة وبعض أرقام من مرجع رقم (١٠) .

شكل رقم (٢)

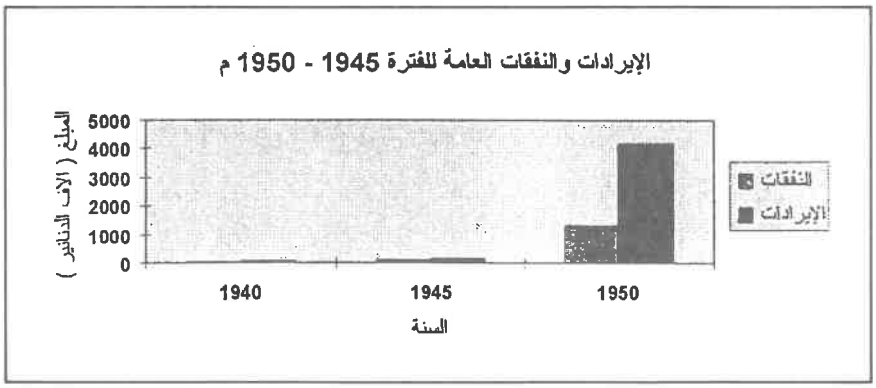

ثالثا: الإنفاق العام في فترة إنتاج النفط ١٩٥١/١٩٦٠

كان للمالية العامة وسياستها منذ بداية الخمسينيات طبيعة اجتماعية خاصة ، هدفت ضخ الموارد المالية النفطية لأفراد المجتمع وانصبت فلسفة السياسة المالية على الإقلال من التفاوت بين الدخول ، وتوفير حد أدنى لائق لمستوى المعيشة وطرح «برنامج الرفاه» الذي ارتبط بالرفاهية في تلك الفترة ، وكان الإنفاق العام هو الوسيلة الأكثر فعالية لتنفيذ البرنامج . وقد شمل الإنفاق العام :

- توسيع الخدمات ورفع مستوى الدخل الحقيقي للفرد الكويتي .
- التحويلات المباشرة والإعانات .
- توفير العمل الحكومي لكل مواطن كويتي دون اعتبار لتحليل التكلفة/ العائد .
- الاستملاكات العامة التي كان لها أثر توزيعي وإنمائي غير مباشر .

كما اهتمت السياسة المالية منذ منتصف الخمسينيات ولبداية الستينيات بتوجيه الفوائض من الإيرادات النفطية نحو إقامة مشروعات البنية التحتية وبعض المشروعات الإنتاجية الخدمية والاجتماعية ، مما انعكس بشكل رقمي على ارتفاع الأهمية النسبية لنفقات التنمية الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل وكذلك في ارتفاع الأهمية النسبية لإشباع الحاجات العامة المتزايدة .

ولعل ما يسترعى الانتباه في تلك الفترة ١٩٥١/ ١٩٦٠ ، وجود نمو متسارع في الإنفاق العام على برامج الرفاه الاجتماعي ، دون أن يرافقه تحميل أفراد المجتمع التكلفة الحقيقية لإنشاء وتشغيل هذه البرامج ، كما كانت الموازنة العامة لدولة الكويت في حالة فائض مستمر ومتزايد أتاح لها بناء احتياطيات مالية ضخمة تم استثمارها في أصول مالية وعينية في أسواق المال العالمية ، مما ساهم في زيادة موارد الدولة ومقدرتها لتمويل أعبائها[١١] ،وقد ظهرت أهمية هذه الموارد بشكل أساسي في الفترات اللاحقة وخاصة فترة الغزو العراقي عام ١٩٩٠ وما بعدها .

رابعا: الإنفاق العام في فترة وفرة الموارد النفطية: (فترة ما بعد الاستقلال ١٩٦٢/١٩٨٠)

شهدت دولة الكويت في مرحلة ما بعد الاستقلال ، وصدور الدستور في ١١/ ١١/ ١٩٦٢ ، وحتى نهاية السبعينيات تطورات هامة في مجال السياسة المالية وخاصة في هيكل الإنفاق العام[١٢] . سواء من حيث الأهمية النسبية لأوجه الإنفاق المختلفة ، أو من حيث التقسيم الفني له ، كما شهدت الميزانية العامة في ظل الدستور أهم مبادئ الميزانيات المعاصرة : من حيث الشمولية والسنوية ، وعدم التخصيص إلا باستثناء ، وجاء الإنفاق العام وتحديد أوجهه كأداة لتحقيق أهداف منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي أو اجتماعي . فاستعمل الإنفاق العام في :

- تخصيص مبالغ من الاحتياطي العام للدولة لسداد قيمة الأسلحة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل .
- مدفوعات تحويلية لحملة سندات القسائم السكنية .

ـ مدفوعات لخفض تكاليف المعيشة ومواجهة آثار التضخم للسلع المستوردة .

ـ تأمين مساكن ملائمة كنوع من أنواع إعادة توزيع الدخل .

ـ زيادة الرواتب والعلاوات للموظفين الكويتيين .

ـ دعم الوزارات لتغطية عجز إيراداتها .

ـ الالتزامات الخارجية .

وقسمت النفقات العامة إلى عدة تقسيمات منها :

أ ـ حسب موضوع النفقة : الرواتب والأجور ، المصروفات العامة ، المشروعات الإنشائية ، الاستملاكات العامة ، المدفوعات التحويلية والمصاريف غير المبوبة آنفا .

ب ـ حسب التقسيم الوظيفي للنفقة : الخدمات العامة ، الخدمات الاجتماعية ، الخدمات الاقتصادية ، أخرى غير مصنفة واعتبارا من عام ١٩٧٥ أضيف لها نفقات الدفاع .

الآثار الاقتصادية للإنفاق العام في فترة الوفرة:

تميزت هذه الفترة (١٩٦١/ ١٩٨٠) بتطور وتوسع وظائف الدولة وزيادة حجم نشاط القطاع العام ، وجاءت السياسة المالية لتواكب هذا التطور السريع ـ والمفاجئ ـ الذي تعرض له الاقتصاد الكويتي ولينعكس على الإنفاق العام ، وظهرت العلاقة بين الإنفاق العام ومحدداته ومن أهمها الأسعار ، والأجور ، والفلسفة الاجتماعية ، ونمو السكان وغيرها من المحددات لتظهر في النشاط الاقتصادي الكويتي من خلال :

أ ـ توسع نشاط القطاع الحكومي وشموله ما يلي :

ـ الخدمات وبناء الهياكل الأساسية .

ـ ملكية القطاع العام لمختلف نشاطات قطاع النفط وإدارتها بقصد المحافظة على الاستقرار وتحقيق العمالة الكاملة ، وضمان إعادة توزيع الدخل واتساع مفهوم الرفاهية .

ـ مواجهة موجة التضخم التي نجمت عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة خاصة في السبعينيات ، وقيام القطاع العام بمسؤوليته لتحقيق النمو والاستقرار . مما انعكس في زيادة الإنفاق الجاري الذي أدى لزيادات وتسابق محموم بين زيادة الإنفاق وارتفاع الأسعار لعدم وجود ما يقابله من عرض مماثل في السلع المطلوبة .

ـ اعتماد القطاع الخاص في توقعاته ونشاطاته المستقبلية على حجم الإنفاق العام ، واعتماده على القطاع العام في إنقاذه عند الأزمات مما أدى لقرارات استثمارية غير مجدية للقطاع الخاص وتركز نشاطه في نشاطات المضاربة والوساطة .

ب ـ الاختلال وعدم التوازن في الاقتصاد الكويتي لأسباب منها :

ـ تواجد خصائص اقتصاديات الدول الغنية (وليست المتقدمة) ، مع خصائص الدول النامية في الاقتصاد الكويتي .

ـ اعتماد القطاعات المحلية في تنميتها على المستوردات .

ـ ارتباط الاستقرار الاقتصادي ـ خاصة في المدى القصير ـ على مستوى الإنفاق العام

ـ انخفاض مساهمة القطاعات غير النفطية في مجمل الناتج المحلي وتواضع معدلات نموها السنوية .

جـ ـ التضخم الوظيفي الناجم عن :

ـ توسع حقيقي في مهام القطاع العام وتشعب أعمال الدوائر الحكومية .

ـ عدم استجابة التنظيم الإداري للمتغيرات الاقتصادية .

ـ سياسة الباب المفتوح أمام العمالة الوافدة في تلك الفترة لسد النقص في العمالة المحلية الكمية والنوعية .

د ـ ضعف فاعلية السياسة المالية :

نظرا لطبيعة الاقتصاد الكويتي وتوفر الموارد النقدية في تلك الفترة فإن الأدوات المالية للسياسة المالية الكويتية لم تكن سوى أداة للرقابة تميزت بالبساطة والمرونة نظرا لغياب القيود المالية واللجوء إلى مخصص الاحتياطي العام لسد الفجوات المالية بدلا من تنمية الإيرادات أو ترشيد الإنفاق . وكذلك لعدم وجود نظام ضريبي قوي في السياسة المالية .

هـ ـ ظهور أنماط استهلاكية جديدة :

وذلك لغياب العلاقة بين الجهد والدخل والاعتماد على سياسة «دولة الرفاه» التي شجعها الإنفاق العام من خلال سياسات الدعم بأشكاله المتعددة والرعاية الاجتماعية والاستهلاك المفرط

للخدمات العامة ، وتدخل القطاع العام للمحافظة على مستوى دخل الفرد المرتفع والقضاء على الآثار التضخمية المستوردة مما دعا لعدم تحمل أفراد المجتمع لأية أعباء قد تؤثر على مستوى رفاهيتهم التي ضمنها لهم الإنفاق العام (١٠) . ويمكننا ترجمة ما تعرضنا له في الفترة ١٩٦١/ ١٩٨١ من خلال أرقام الجداول (٣ ، ٤ ، ٥) والأشكال البيانية المشتقة منها التالية :

جدول رقم (٣)
الإيرادات العامة النفطية وغير النفطية

(آلاف الدنانير)

بيان / السنوات	إيرادات قطاع النفط	إيرادات خدمية أخرى	إجمالي الإيرادات	٪ إيرادات النفط في الإجمالي
1961	159 , 5	14 , 1	173 , 9	91 , 7
1966	226 , 3	23 , 8	250 , 1	90 , 5
1971	297 , 7	54 , 6	352 , 3	84 , 5
1976	3548 , 0	229 , 2	3687 , 2	93 , 8
1980	5940 , 5	363 , 5	6304 , 0	94 , 2

المصدر : استنادا لإحصاءات وزارة المالية والمرجع رقم (١٠)

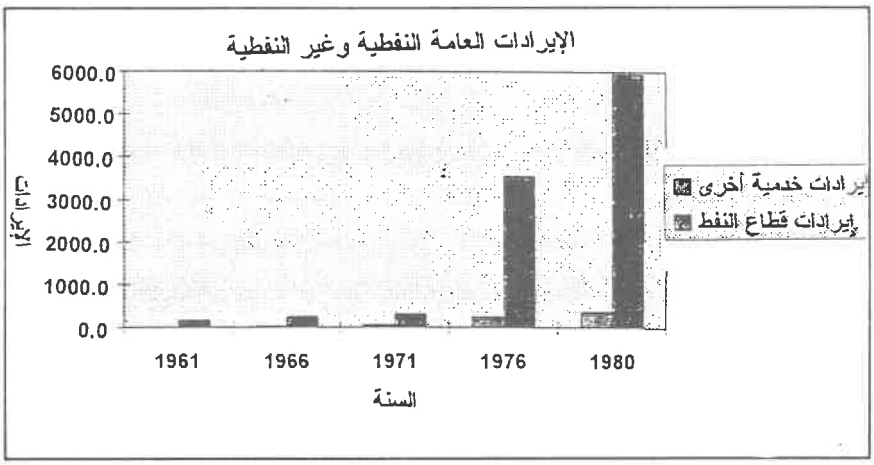

شكل رقم (٣/ ١)

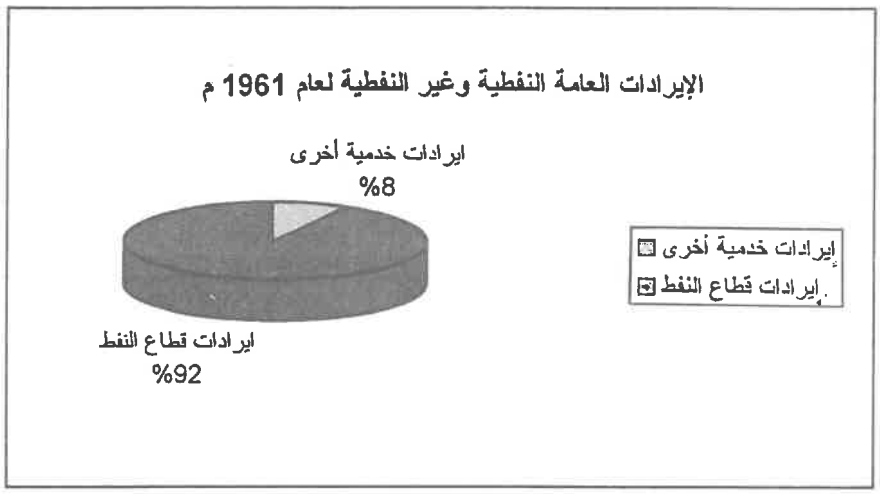

شكل رقم (٣/ ٢)

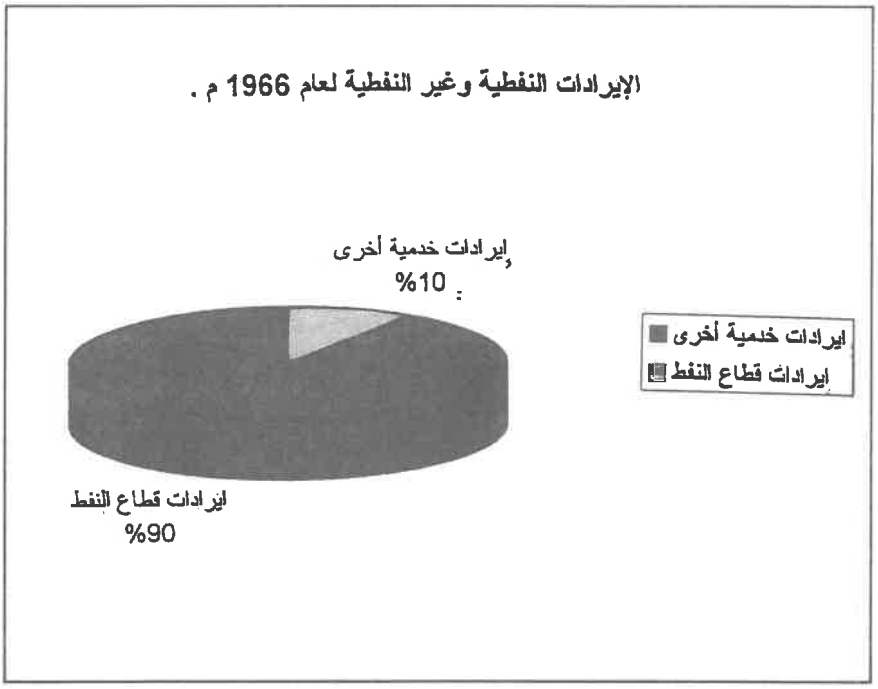

شكل رقم (٣/ ٣)

شكل رقم (٣/ ٤)

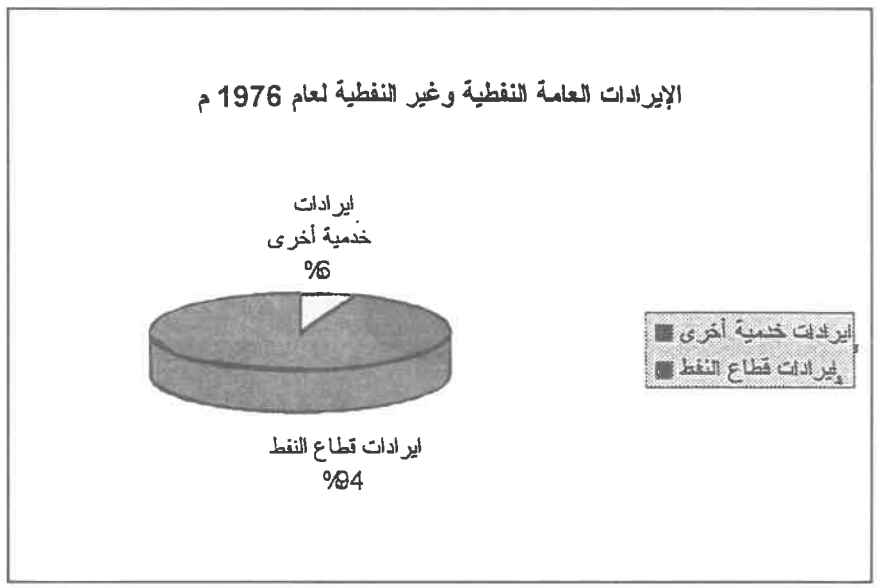

شكل رقم (٣/ ٥)

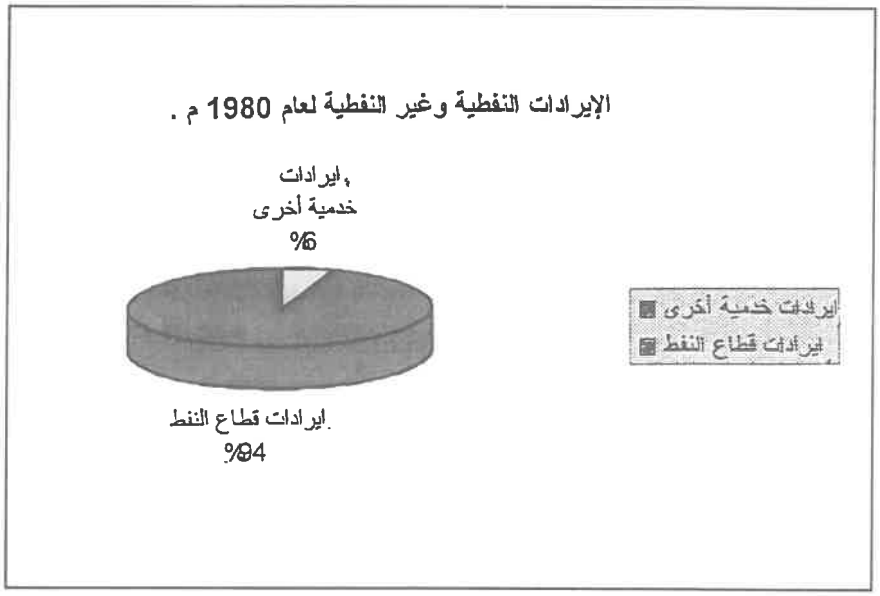

شكل رقم (٣/ ٦)

جدول رقم (٤)
التقسيم الاقتصادي للإنفاق العام

(آلاف الدنانير)

بيان / السنة	1961		1966		1971		1976		1980	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
النفقات الجارية	48,1	35,6	115,5	46,4	168,5	54,9	616,3	59,4	1167	50,1
النفقات الرأسمالية	26,7	19, 8	28,0	11,2	50,6	16,5	220,0	21,2	464,0	19, 9
الاستملاكات العامة	43,0	31,8	79,2	31,8	24,4	8,0	89,2	8,6	330,0	14,2
المدفوعات التحويلية	17,3	12,8	26,3	10,6	63,4	20,6	112,3	10,8	367,6	15,8
الإجمالي	135,1	100	249	100	306,9	100	1037,8	100	2328,6	100

المصدر : نفس المراجع للجدول رقم (٣)

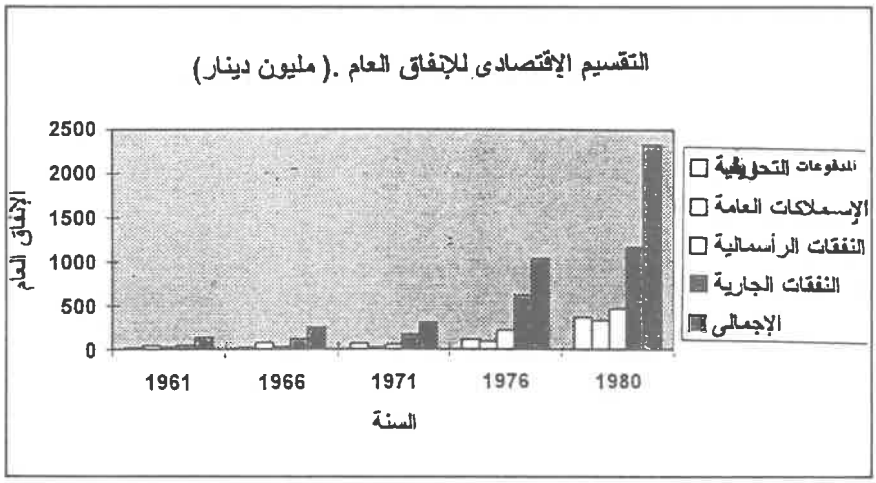

شكل رقم (٤/ ١)

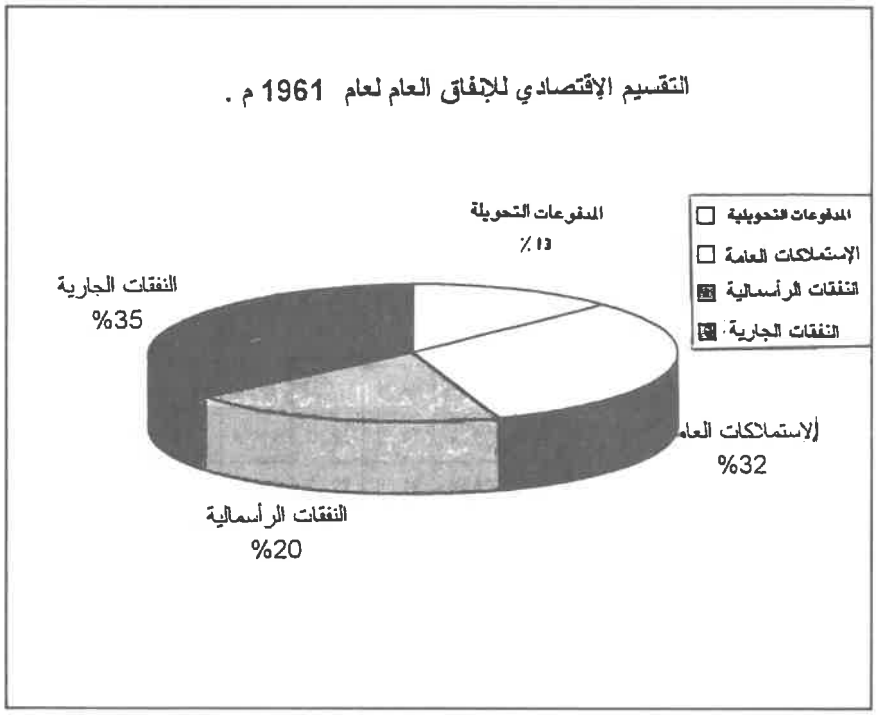

شكل رقم (٤/ ٢)

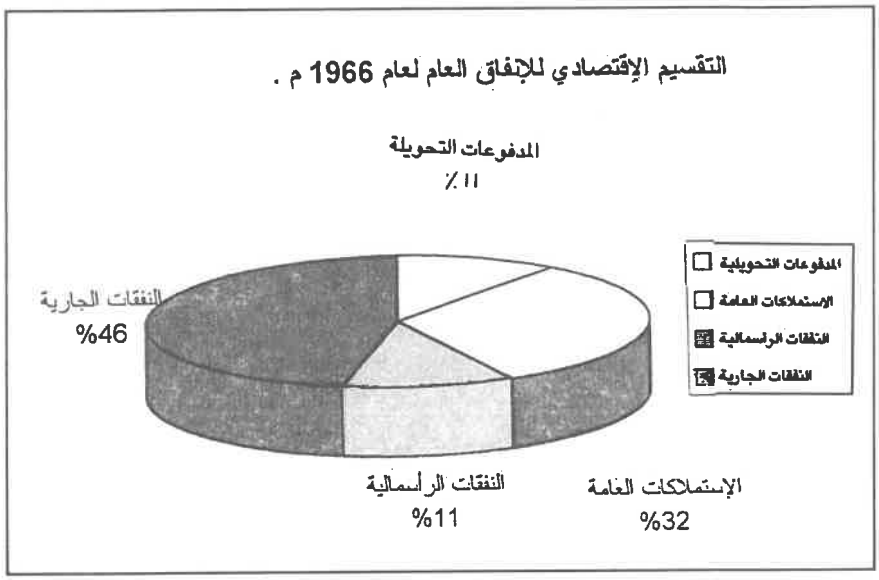

شكل رقم (٤/ ٣)

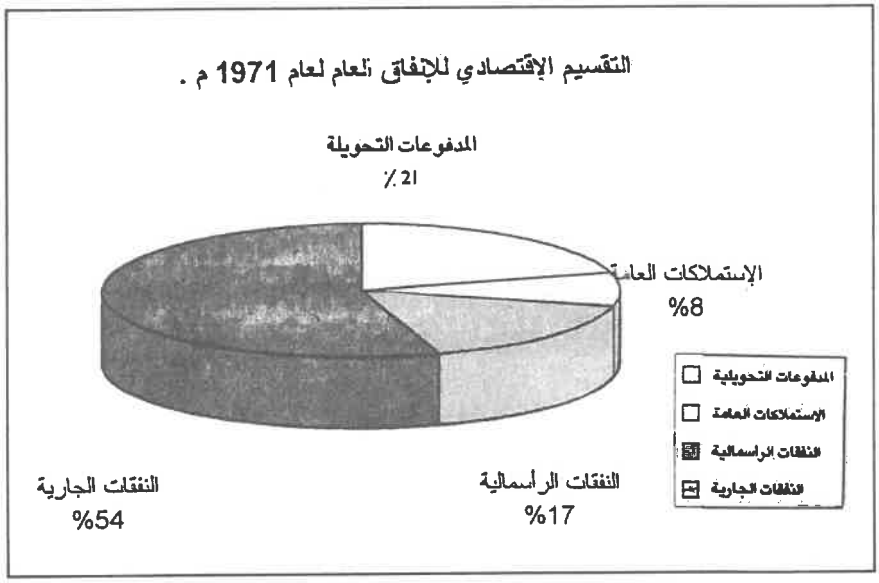

شكل رقم (٤/ ٤)

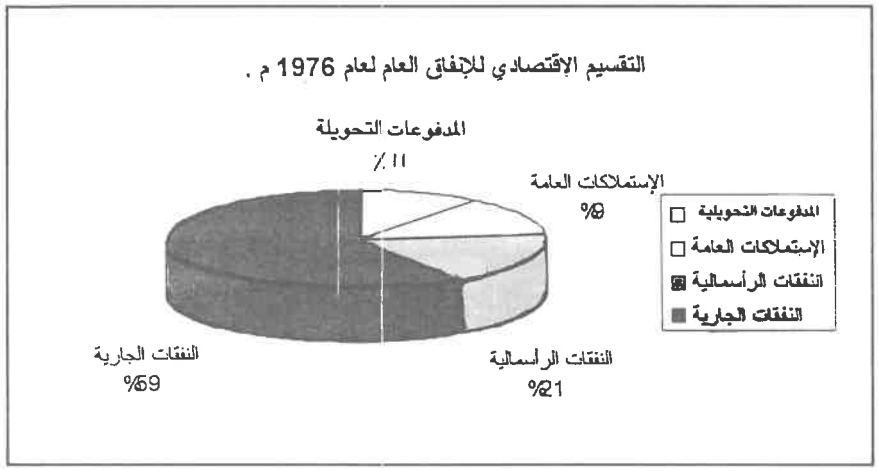

شكل رقم (٤/ ٥)

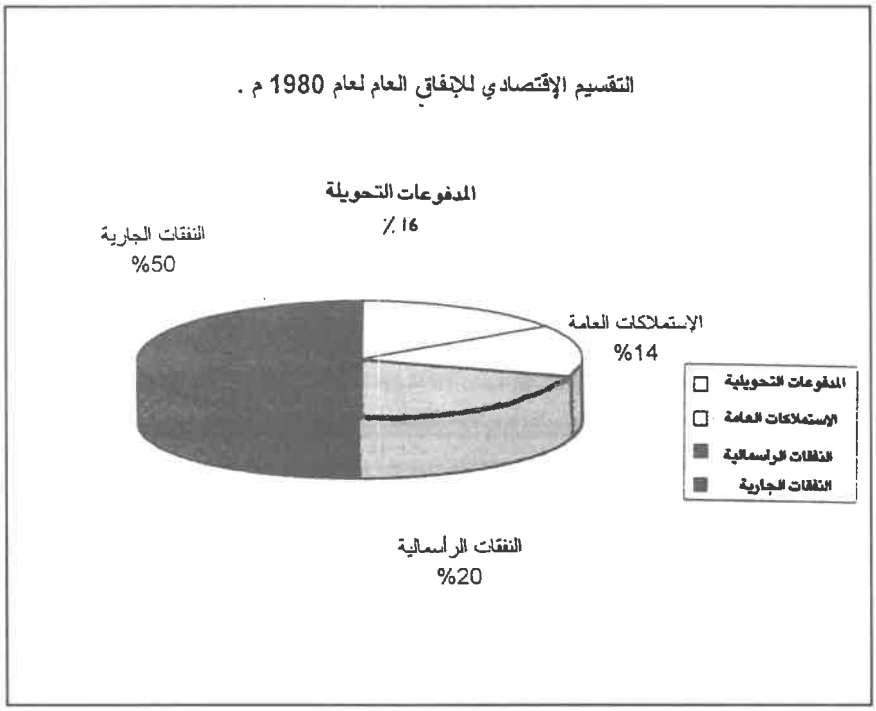

شكل رقم (٤/ ٦)

جدول رقم (٥)
التقسيم الوظيفي للإنفاق العام
(آلاف الدنانير)

بيان / السنة	1961		1966		1971		1976		1980	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
الخدمات العامة	28,4	21,1	79,7	32,0	128,5	41,9	177,7	17,2	528,5	22,7
الخدمات الاجتماعية	29,4	21,7	61,0	24,5	91,6	29,8	246,5	23,7	407,0	17,5
الخدمات الاقتصادية	10,4	7,7	29,1	11,7	62,4	20,3	216,4	20,9	525,7	22,6
خدمة المجتمع	–	–	–	–	–	–	98,2	9,4	218,8	9,4
الخدمات الأخرى	66,9	49,5	79,2	31,8	24,4	8,0	106,5	10,3	386,8	16,6
خدمات الدفاع	–	–	–	–	–	–	192,5	18,5	261,8	11,2
الإجمالي	135,1	100	249	100	306,9	100	1037,8	100	2328,6	100

المصدر : نفس المراجع للجدول رقم (٣)

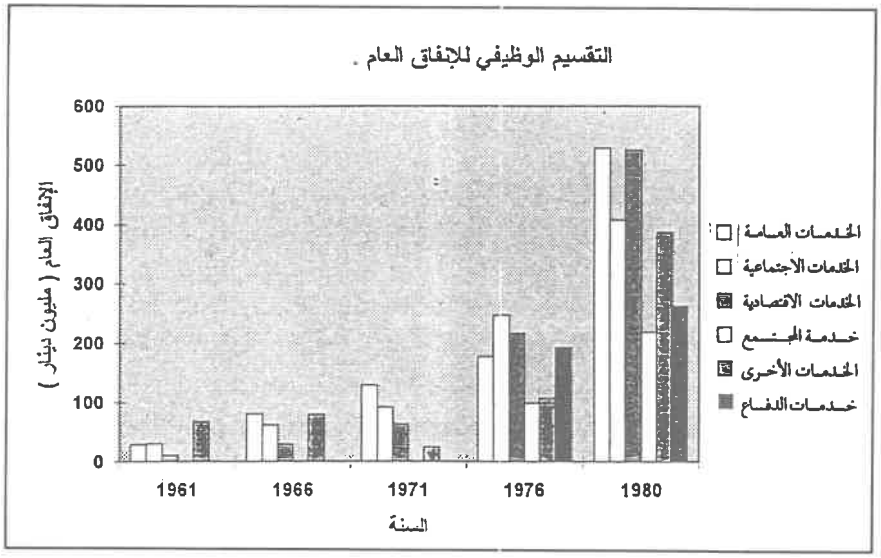

شكل رقم (٥/ ١)

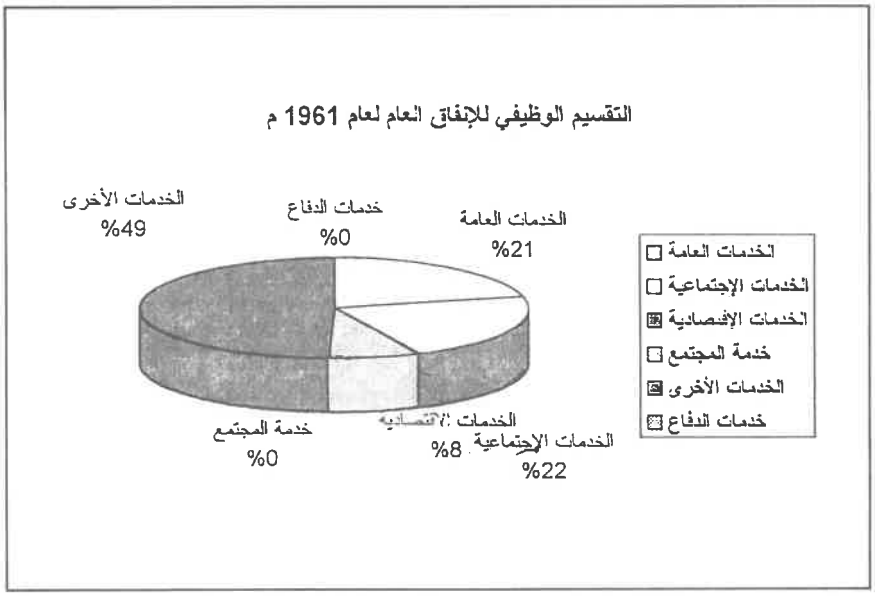

شكل رقم (٥/ ٢)

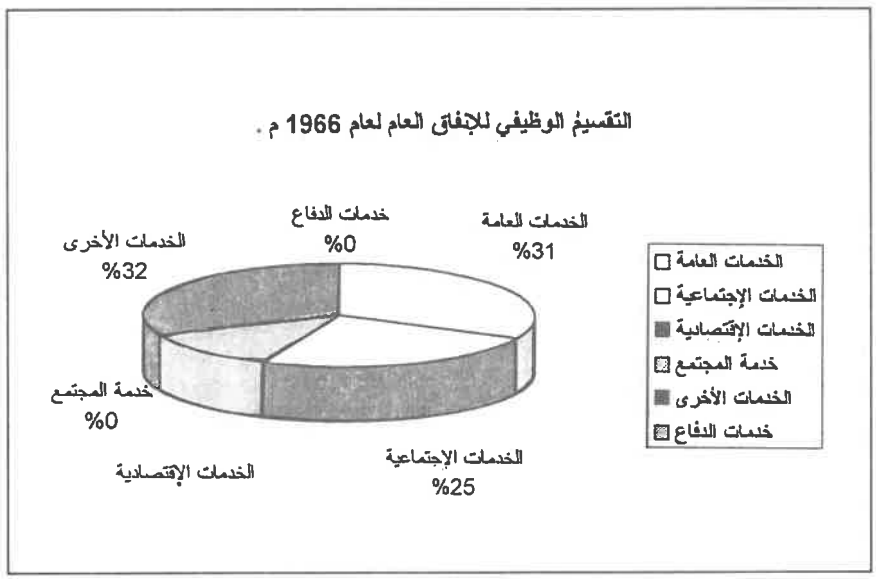

شكل رقم (٥/ ٣)

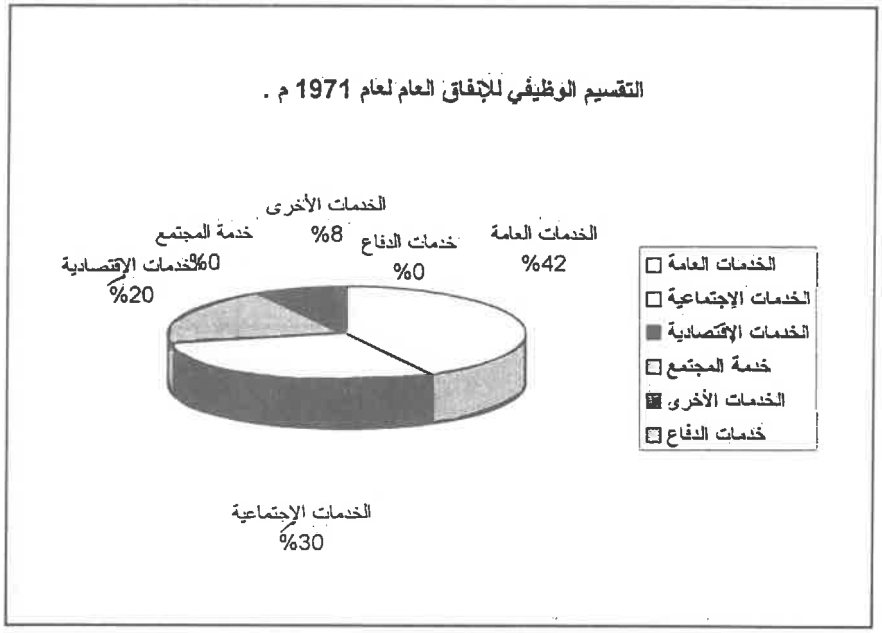

شكل رقم (٥/ ٤)

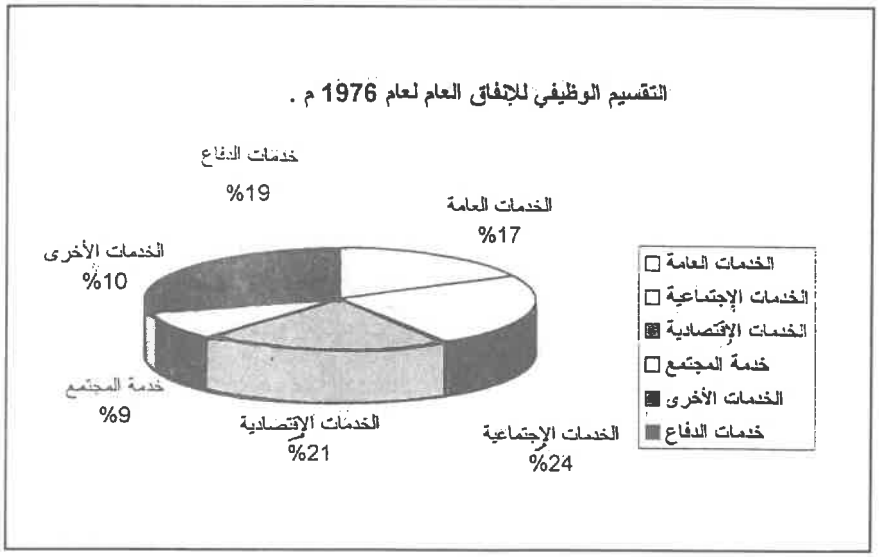

شكل رقم (٥/ ٥)

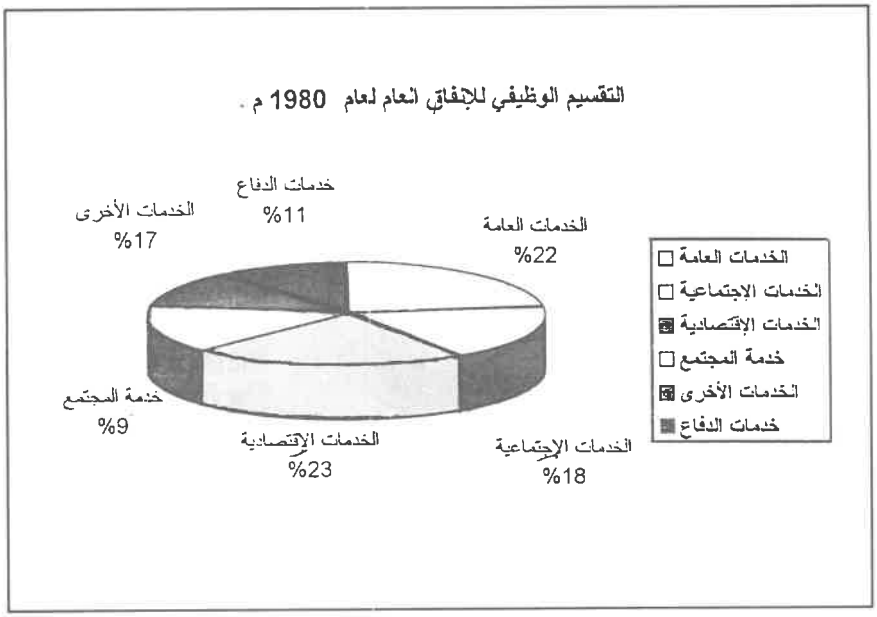

شكل رقم (٥/ ٦)

خامسا: الإنفاق العام في فترة الانحسار المالي وظهور عجوزات الميزانية (١٩٨١/١٩٩٥) وأثر حرب الخليج على الإنفاق العام

١ ـ فترة ١٩٨١/ ١٩٩٠ (ما قبل الغزو العراقي على الكويت) :

مع بداية عقد الثمانينيات ، اجتمعت مجموعة من التطورات المحلية والإقليمية العالمية لتضع بعض القيود أمام التوسع والانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الكويت سابقا ، فالنفط مورد ذو تبعية خارجية ، وتعتمد عليه القطاعات الإنتاجية المحلية غير النفطية وأي انخفاض في أسعاره العالمية سيؤدي لانخفاض في الإيرادات وحدوث اختلالات في القطاعات الاقتصادية ، وانخفاض الفوائض المالية التي شهدتها الكويت حتى بداية الثمانينيات ، وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتحد من حركة التوسع والانتعاش الاقتصادي بسبب جو عدم الثقة وعدم الاستقرار في المنطقة .

وعلى المستوى المحلي أدى ارتفاع دخول المواطنين وثرواتهم المتراكمة سابقا إلى الانخراط في

نشاطات اقتصادية غير منتجة ريعية كان أهمها المضاربة في سوق الأوراق المالية ، وحدثت أزمة «سوق المناخ» عام ١٩٨١/ ١٩٨٢ وترتب عنها ما يسمى «بمشكلة المديونيات الصعبة» التي مازال الاقتصاد الكويتي يعاني من آثارها حتى اليوم[١٣] .

إن تلك التطورات أدت لتراجع الإيرادات العامة للدولة ، وكان على الحكومة أن تعيد النظر في حركة الإنفاق العام واتجاهاته ، حيث سجلت الميزانية العامة ولأول مرة عجزا ماليا في العام ١٩٨١ ، واعتبرته الدولة آنذاك عجزا ظاهريا ومؤقتا ولم يشكل مصدر ازعاج فعلي ، لكن العجز لم يعد مشكلة آنية أو مرحلية ، وإنما ارتبط بسلسلة من تراكمات خلال المراحل السابقة ، وأصبح لزاما على الدولة مواجهة جميع المتغيرات التي سببت ظهور العجز الحقيقي وتناميه في ميزانية الدولة في تلك الفترة وحتى الوقت الحاضر[١٤] ، ووضعت لذلك أهدافا في سياستها المالية منها :

- الحد من تزايد التسارع في معدل نمو الإنفاق الحكومي .
- تنويع مصادر الدخل عن طريق الاستثمار في العنصر البشري وتنمية القطاعات غير النفطية .
- التقليص ما أمكن من العجز الحقيقي في الميزانية وخفض إن لم يكن وقف تسارع معدلات نموه .
- وضع السياسات اللازمة لتصحيح مسيرة الاقتصاد الوطني .

٢ ـ فترة ١٩٩١/ ١٩٩٥ (فترة ما بعد التحرير) :

لقد وقعت كارثة العدوان العراقي في آب/ أغسطس ١٩٩٠ ، وتركت آثارا اقتصادية واجتماعية مازالت انعكاساتها تعمل للوقت الحاضر ، ومن تلك الآثار تزايد العجز المالي عما كان في الفترة السابقة ١٩٨١/ ١٩٩٠ ، وتأكيد العجز الحقيقي بصورة واضحة ، وتزايدت قيمة العجز في الميزانية اعتبارا من العام ٩٠/ ٩١ ومن المتوقع أن يستمر العجز ولفترة ليست بالقصيرة على الأقل في المدى الزمني المنظور ، رغم إجراءات تخفيض الإنفاق العام ، ومحاولة دعم الإيرادات[١٥] .

يرجع العجز الحقيقي بعد التحرير للعديد من العوامل منها ما يتعلق بجانب الإيرادات ومنها ما يتعلق بجانب النفقات ، فبالنسبة للإيرادات فقد انخفضت العائدات الاستثمارية الخارجية والتي شكل احتياطي الأجيال القادمة السواد الأعظم منها كما استعمل جزئياً خلال فترة الغزو

وبعد التحرير لتمويل العمليات العسكرية في عملية التحرير وعملية إعادة البناء والإعمار . أما بالنسبة لجانب النفقات فإن طبيعة مرحلة ما بعد التحرير تطلبت تزايد الإنفاق باضطراد مما ساهم في تزايد العجز الحقيقي ، ونستنتج أن ظهور العجز الحقيقي في الميزانية العامة قد يفوق استطاعة الدولة على تغطيته في المدى الزمني المنظور ، بافتراض صعوبة تغيير الأوضاع الحالية ، مما قد يضع المالية العامة للدولة في مصاعب ستلقي بظلالها دون شك على المسيرة التنموية والإنمائية للبلاد[١٦] .

ويوضح لنا الجدول التالي (رقم ٦ والأشكال البيانية المشتقة منه) بالأرقام تطور الإيرادات والنفقات العامة للفترة ١٩٨١/ ١٩٩٤ لتؤكد ما سبق أن طرحناه حول تنامي العجز الحقيقي .

جدول رقم (٦)
الإيرادات والإنفاق العام ١٩٨٢/ ١٩٩٤

(الأرقام بملايين الدولارات)

بيان / السنة	الإيرادات العامة			الإنفاق العام (تقسيم اقتصادي)				الفائض
	النفطية	غير النفطية	الإجمالي	جاري	رأسمالي	استملاكات	تحويلات	إجمالي	(العجز)
81/80	4434,2	461,3	4895,5	1245,8	517,8	500	483,2	2746,8	2148,7
82/81	2764,1	1388,6	4152,7	1947,0	628,6	300	485,4	3361,0	791,7
83/82	2334,6	1410,9	3745,5	1956,2	730,5	300	817,7	3804,4	(58,9)
84/83	2923,5	1388,1	4311,6	1892,0	797,7	150	814,8	3654,5	657,1
85/84	2493,8	1401,5	3895,3	2131,3	819,1	150	861,5	3961,9	(66,6)
86/85	2094,7	1282,0	3376,7	1772,9	787,0	160,6	923,6	3644,1	(267,4)
87/86	1483,9	1258,7	4742,6	2323,8	700,2	120	418,0	3562,0	(819,4)
88/87	1991,4	1265,1	3256,5	2405,6	625,3	100	397,2	3528,1	(271,6)
89/88	2035,1	1750,3	2785,4	2634,3	553,1	100	484,6	3772,0	13,4
90/89	2935,7	1609,2	4544,9	2822,4	460,6	200	444,7	3927,7	617,2
91/90	246,1	1201,0	1447,1	2121,4	126,4	100	6241,0	8588,8	(7141,7)
92/91	495,9	939,7	1435,6	2679,2	436,0	111,7	3361,7	6588,6	(5153)
93/92	2085,3	1543,4	3628,7	2917,2	522,1	—	1085,4	4524,7	(896)
94/93	2324,3	1909,1	4233,4	3206,5	507,2	60	1225,0	4998,7	(765,3)

المصدر : احتسبت الأرقام من إحصاءات وزارة المالية وبعض أرقام مرجع (١٠)

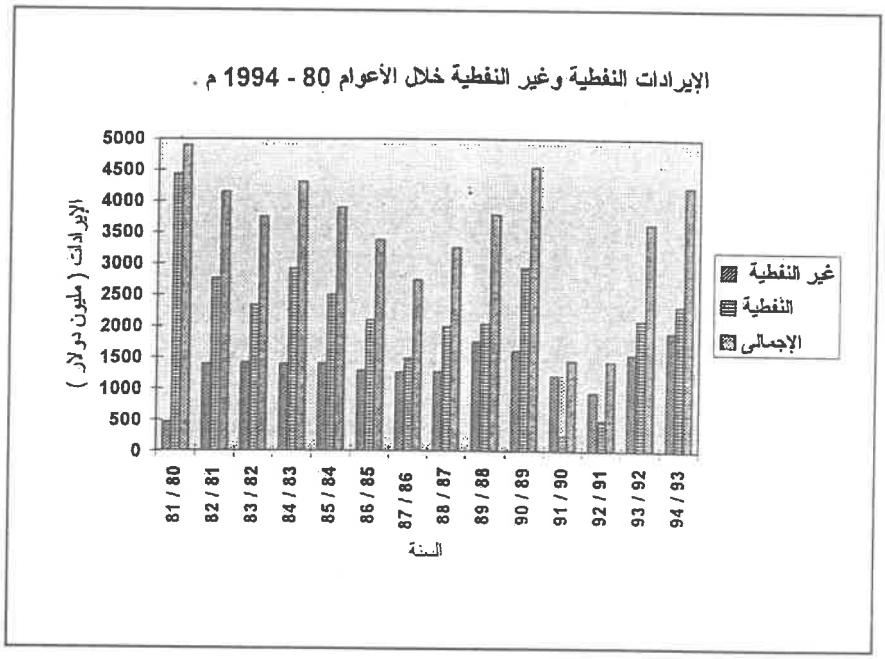

شكل رقم (٦/ ١)

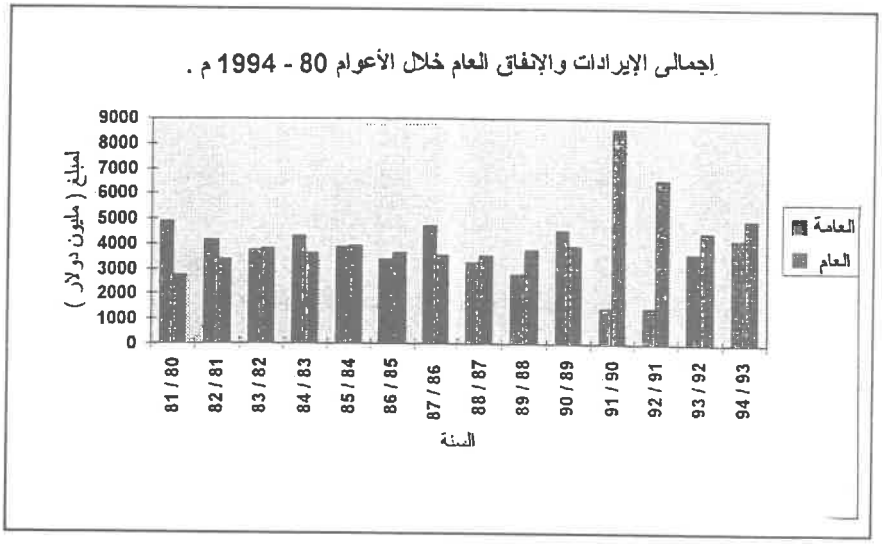

شكل رقم (٦/ ٢)

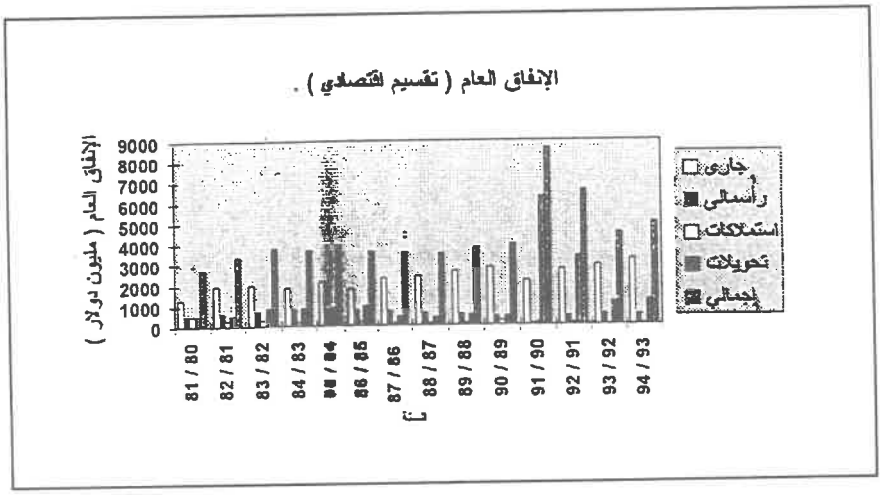

شكل رقم (٦/ ٣)

مما سبق وفي ظل الأوضاع المالية للدولة التي أظهرت استمرار العجز فقد حاولت الدولة معالجة الوضع وتبني سياسة اقتصاديات السوق ووضع برامج اقتصادية جديدة تحقق من خلالها أهداف السياسة المالية الآنفة الذكر ومن هذه البرامج :

- برنامج تمويل الواردات .
- برنامج العمليات المقابلة (الأوفست) .
- برنامج الخصخصة[١٧] .

إلا أن خطورة العجز في الميزانية الكويتية تكمن في :

١ - استمراريته والتأخر في وضع برامج لمعالجته .

٢ - تمويله بشكل دائم من خلال السحب من الاحتياطات .

٣ - عدم مرونة التركيب الهيكلي للإنفاق العام ، فالإجراءات والبرامج التصحيحية لا تعطى نتائجها بشكل سريع من حيث خفضها لمعدلات نمو الإنفاق العام .

ونظرا لأهمية برنامج الخصخصة في السياسة المالية فسنحاول إلقاء بعض الضوء على هذا البرنامج من خلال الفقرة التالية خاصة وأن الدولة تولي هذا الموضوع اهتماما بالغا كأحد روافد الإصلاح الاقتصادي الشامل الداعم للسياسة المالية .

سادسا: الخصخصة والسياسة المالية في دولة الكويت

١ ـ معنى وأهداف الخصخصة :

عرفت الخصخصة بأنها عملية نقل ملكية نشاط له صبغة تجارية ، ظاهرة أو كامنة من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وكان لها عدة أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية لكنها تختلف في التطبيق من دولة لأخرى ، فمن الناحية السياسية تعني الخصخصة اقتصار دور الدولة على مجالات السيادة فقط كالأمن والدفاع . . ومن الناحية الاقتصادية تعني استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بكفاءة وإنتاجية وفق آلية السوق ، وضمان استقرار السوق ، ومن الناحية الاجتماعية تعني المزيد من الخدمات الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة ، علما أن جميع الأهداف الثلاث (سياسية واقتصادية واجتماعية) متداخلة بعضها مع البعض الآخر وتحقق تكاملا عضويا بحيث لا يمكن فصل أحدها عن الآخر(٢٣) .

وعلى الرغم من التشابه النسبي في أهداف الخصخصة بين الكثير من الدول إلا أن الوصول لتحقيق هذه الأهداف يختلف من دولة لأخرى ، فإذا كانت الأولوية في عملية الخصخصة في الدول المتقدمة تعطى لرفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وزيادة المنافسة التجارية الدولية ، فإننا قد نجد أن الأولوية فى الدول النامية ستعطى لمعالجة عجوزات الميزانية العامة المتزايدة ، وسداد الديون الخارجيه التي أصبحت أرقاما فلكية في كثير من هذه الدول .

وقد نجحت بعض الدول (ماليزيا ـ نيوزلندة ـ المكسيك) وإلى حد مقبول في زيادة إيراداتها العامة وتخفيض إنفاقها العام ، ورفع مستويات ومعدلات نمو مجمل ناتجها المحلي وتثبيت نسبي لأسعار الصرف ، وسداد بعض الديون الخارجية وخفض مستوياتها ، والارتقاء النسبي في مجال المنافسة في التجارة الدولية[١٨] .

٢ ـ بدايات الخصخصة في دولة الكويت :

ولدت فكرة الخصخصة في دولة الكويت في النصف الثاني من الثمانينيات مع ظهور بوادر الركود الاقتصادي ، وذلك بهدف اقتصادي اجتماعي يسعى لرفع مستوى الخدمات العامة المقدمة لأفراد المجتمع ، ولرفع كفاءة وإنتاجية بعض النشاطات التي يقوم بها القطاع العام ، ولتأمين مصادر مالية واقتصادية ، وتأمين فرص عمل حقيقية (وليست ريعية) للعمالة الوطنية

التي تعمل في القطاع الحكومي ، والتي تتقاضى رواتب مرتفعة تتعلق بمعايير اجتماعية وليست بمعايير الإنتاجية الاقتصادية[١٩] .

وقد سبق وأوضحنا أن دولة الكويت مرت بمراحل أربع في مسيرتها الاقتصادية .

الأولى : فترة ما قبل النفط وشهدت نوعا من التوازن في إيرادات ونفقات الدولة .

الثانية : فترة الإنتاج ، وقد ازدادت فيها الإيرادات والنفقات وظهرت في تلك الفترة رأسمالية الدولة .

الثالثة : فترة الوفرة ، حيث حاولت الدولة التوجه بإيراداتها إلى المزيد من الاستثمار في الأصول الخارجية نتيجة فوائض الإيرادات النفطية وتوسع كبير لنشاط القطاع العام خاصة فيما يتعلق بمستوى وتركيب الإنفاق العام .

الرابعة : فترة انحسار الموارد : حيث استقرت الموارد نسبيا وبقي الإنفاق العام في زيادته ، وظهرت أهمية الإيرادات من الأصول الخارجية ، ثم جاء الغزو العراقي ليزيد من الإنفاق العام بشكل كبير وتتراجع معه الإيرادات مما أدى لظهور عجز في الميزانية واضطرار الحكومة حتى للاقتراض لتغطية الإنفاق العام المتزايد ، ويعني عجز الميزانية أن الحكومة ستلجأ لمزيد من الاستعمال الجائر لأصولها الخارجية واحتياطيها العام والمزيد من القروض الداخلية والخارجية ، ويتبين للمحلل الاقتصادي أن هيكل الإنفاق العام ضعيف المرونة ، ولا يمكن إحداث تخفيضات كبيرة فيه مع الاحتفاظ بحجم القطاع العام كما هو ، إضافة لضعف إمكانية زيادة الإيرادات العامة لأسباب خارجية لا يمكن السيطرة عليها[٢٠] ، بمعنى أن تخفيض العجز المال قد يتحقق بتقليص حجم القطاع العام ، وتأتي الخصخصة لتكون إحدى الوسائل الناجحة رغم ما يعتري تطبيقها من صعوبات والتي ستكون دون أدنى شك أقل من الصعوبة التي ستواجهها الحكومة من احتمال اللجوء لتخفيض سعر صرف الدينار مثلا أو تخفيض معدلات الرواتب وما سيكون له من انعكاسات سلبية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما قد يكون سياسيا إلى حد كبير .

وبصدد الخصخصة فقد قامت الحكومة الكويتية منذ بداية التسعينيات بدراسة إمكانية بيع بعض الممتلكات الحكومية ونقل بعض النشاطات الاقتصادية الحكومية إلى القطاع الخاص ، من خلال قرار مجلس الوزراء رقم (١٤) بتاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٩١ ، حيث كلفت وزارة المالية القيام بدراسة للنشاطات الحكومية التي يمكن تحويلها للقطاع الخاص للارتقاء بمستوى أدائها ، وقام البنك الدولي بتقديم الدراسة وجاء في تقريره حول الموضوع أنه إذا كانت الخصخصة في دولة

الكويت ممكنة ومطلوبة ، إلا أنها لا تكفي بمفردها لتحسين الأداء الاقتصادي ، وإنما هي جزء أساسي من عملية الإصلاح الاقتصادي الشامل تتطلب تشريعات جديدة وتعديل أخرى قائمة ، وإعادة النظر في حجم وتركيب الدعم الحكومي الحالي ، واستراتيجية واضحة المعالم لمعالجة وضع العمالة[٢١] .

واستندت اللجنة الحكومية إلى دراسة البنك الدولي في تقريرها المقدم في يناير ١٩٩٤ ، وجاء فيه بعض التوصيات منها :

أ ـ إمكانية نقل ملكية بعض القطاعات الحكومية : الاتصالات ، الكهرباء والماء ، الخطوط الجوية الكويتية ، شركة النقل العام ، بعض شركات القطاع النفطي (التوزيع) ، الموانئ ، الخدمات الصحية ، شركات الهيئة العامة للاستثمار ، الخدمات الإسكانية ، الصناعات بمختلف أنواعها ، نشاطات أخرى .

ب ـ أفضلية بيع جميع أسهم الدولة بأسعار تنافسية وفق عوامل السوق .

جـ ـ استعمال مبدأ السهم الذهبي في القطاعات الاستراتيجية لضمان بقاء عمل الإدارة للمشروعات المباعة للقطاع الخاص في إطار الأهداف الحكومية .

٣ ـ آلية الخصخصة ونتائجها المتوقعة على السياسة المالية :

إن عملية بيع بعض الممتلكات للقطاع الخاص تحقق للدولة بعض الإيرادات على المدى القصير وأرباحا من الشركات التي تمتلك فيها بعض الحصص ، إضافة لنمو القطاع التجاري وإمكانية توفير فرص عمل إضافية على المدى المتوسط والطويل[٢٢] ، ويمكن أن تقوم الحكومة ببيع أسهمها في الشركات والمؤسسات الحكومية أولا ، ثم تحويل بعض النشاطات الحكومية ذات الطابع التجاري لشركات حكومية تمهيدا لبيعها للقطاع الخاص ثانيا ، كما يمكن تحديد قيمة الأصول بطريقة توازن بين ربحية شركات القطاع الخاص المتوقعة من جهة ومحاولة تعظيم إيرادات الدولة من جهة أخرى[٢٥] .

ويأتي جانب التصرف في إيرادات الخصخصة ليشكل ناحية هامة يجب حسن التصرف فيها ، فهل ستصرف هذه الإيرادات في دعم العجز المالي ، أو في الإنفاق الاستهلاكي ، أم ستوجه ـ وهو الأفضل ـ لزيادة الاحتياطي العام للدولة واحتياطيات الأجيال القادمة؟ أسئلة يجب أن تنال أيضا حسن الإجابة .

يستنتج من اللمحات الموجزة السابقة أهمية الخصخصة في الكويت ، فإيجابياتها متعددة في معالجة الصعوبات المالية على المدى القصير ، وتوفير فرص عمل وتنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل القومي وتخفيض الدعم الحكومي على المدى المتوسط والطويل ، إن تلك الإيجابيات ستكون أكبر من السلبيات التي ستظهر دون شك من عملية الخصخصة ويمكن لدولة الكويت أن تزيد من الإيجابيات وتخفض من السلبيات قدر الإمكان لو تبنت خطة مدروسة ، شاملة ومتأنية تقوم على دراسة موضوعية تبتعد عن التسرع وتبتعد أيضا عن إدارة الأزمات المؤقتة بردود فعل مؤقتة عندها يمكن أن تدخل الخصخصة كإحدى وسائل السياسة المالية لتحقيق النمو على المدى القصير وإحداث التنمية على المدى الزمني البعيد .

الخلاصة والاستنتاجات:

حاولنا في هذه الدراسة إعطاء القارئ فكرة عن بعض ما قدمه الأدب الاقتصادي في إظهار العلاقة الهيكلية بين الإنفاق العام ، كإحدى وسائل السياسة المالية ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وإيضاح بعض الأدوات الفنية التي اشتقت ملامحها من مبادئ النظرية الكينيزية ، كان ذلك في الفصل الأول من الدراسة .

وفي الفصل الثاني حاولنا أن نجد انعكاس ما تقدم على الاقتصاد الكويتي بدراسة الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، فقد تنامى الإنفاق العام عبر العقود الستة المنصرمة (١٩٣٨ ـ ١٩٩٤) لكن الملاحظ أن تسارع نموه كان بمعدلات متفاوتة ، اختلفت باختلاف الفترات الزمنية الجزئية ، ففي فترة ما قبل النفط حيث لم يكن للسياسة المالية ـ بطرفيها الأول : الإيرادات المتمثلة بالضريبة والزكاة ، والثاني : الإنفاق العام المتمثل بأغلبيته في الإنفاق الجاري والعسكري ، والجزء اليسير من الإنفاق الاستثماري ـ دور يذكر في السياسة الاقتصادية بمفهومها المعاصر .

أما في الفترات اللاحقة فقد شهد الإنفاق العام تطورا ملحوظا ارتبط بالنفط وتطور أسعار هذا الأخير باعتباره المصدر الأساسي للإيرادات العامة ، ونظرا لضعف مرونة الإنفاق العام مقارنة بمرونة الإيرادات التي اعتمدت أساسا على أسعار النفط المتقلبة عالميا والتي اتجهت نحو الانخفاض مما أدى لانحسار الإيرادات العامة فقد ظهر العجز المالي الذي ابتدأ ظاهريا ومؤقتا عام ١٩٨١ ليصبح حقيقيا ودائما خاصة بعد حرب التحرير عام ١٩٩١ وما بعدها .

ولمواجهة العجز مع بوادر ظهوره فقد قامت الحكومة الكويتية بالسحب من الاحتياطي العام مما كان له أثر سلبي على عوائد الاستثمارات الخارجية التي تعتبر من الروافد الهامة للإيرادات العامة غير النفطية ، كما طرحت الحكومة أذونات الخزانة في مجال الاقتراض الداخلي مما أدى لارتفاع تكلفة الدين العام وترتب على ذلك مجموعة من التأثيرات السلبية على الكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية منها تراجع استثمارات القطاع الخاص والأصول الأجنبية لدى البنك المركزي وتأثر أسعار الفائدة . . وغيرها .

كما حاولت الحكومة جاهدة تبني سياسة اقتصاديات السوق وفق برامج اقتصادية جديدة تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام من جهة وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية من جهة أخرى ، وقد يبدو الأمر سهلا للوهلة الأولى يؤدي لمواجهة العجز ، إلا أن الواقع يدل على أن تلك المواجهة ليست بهذه البساطة ولا يمكن الوصول لتغطية العجز إلا من خلال سياسات اقتصادية هيكلية شاملة تضم بين طياتها السياسة المالية وتكون ذات أمد طويل تستطيع خلاله رفع كفاءة الأداء وكفاءة تخصيص وتوزيع الموارد الاقتصادية المتاحة بعيدا عن استنزافها .

وتجب الإشارة بهذا الصدد إلى أن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الكويتي لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها بل لابد من جهود وإجراءات وتشريعات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتم على مستويين زمنيين الأول قصير الأمد ينشد التوازن المالي وتكون آثاره مؤقتة إذا لم تترافق بالمستوى الثاني طويل الأمد والذي يتطلب استراتيجية واضحة المعالم تتسم بشيء من المرونة لتصحيح هيكلة الاقتصاد القومي ، ودعم آلية السوق ، ورفع كفاءة ومساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، إضافة لتنويع مصادر الدخل غير النفطية مثل زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في مجمل الناتج المحلي ، ورفع كفاءة الاستثمارات الخارجية والحذر من سوء إدارتها والتقلبات الاقتصادية في أسواق المال العالمية .

كما نعتقد أنه آن الأوان للتفكير الجدي بنظام ضريبي يتصف بالكفاءة والعدالة والبساطة ليشمل مطارح ضريبية متعددة مثل ضرائب العقارات وضرائب السلع الكمالية وضرائب الصناعات الملوثة وضرائب أرباح بعض الشركات الأجنبية ورسوم الانتفاع . . الخ . كما آن الأوان لعدم البقاء في منأى عن إيجاد المزيد من المصادر الأخرى ـ الحقيقية وليس الريعية ـ البديلة للدخول النفطية لتساهم بتوفير بعض الموارد المالية ليس في الأجل القصير فقط لمعالجة وإدارة الأزمات ، وإنما الأهم في الأجل الطويل لتحقق النمو والتنمية وبالتالي الاستقرار الاقتصادي المستهدف .

الهوامش:

١ ـ عبدالله الشيخ محمود الطاهر ، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧٣ ـ ٩٦ .

2 - Samuelson and Others. *The Problem of Economic Instability*, MacMilan, London, 1955 P 405.

٣ ـ فايز إبراهيم الحبيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٢ ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٦ .

4 - Heller, Walter and Others, *Fiscal Policy for Balanced Economy*, OECD, Paris, 1986 PP 12 - 35.

٥ ـ محمود النيربي ، **الاقتصاد المالي** ، منشورات جامعة حلب ، حلب ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤ ـ ٦٥ .

٦ ـ حامد عبدالمجيد دراز ، **دراسات في السياسة المالية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٦ .

٧ ـ سامي خليل ، **نظرية الاقتصاد الكلي** ، الأهرام للتوزيع ، الكويت ١٩٩٤ ، الكتاب الثاني .

8 - Walker, *Public Expenditure, Social Policy and Social Planning,* London, Heinemann Educational Books, 1983, PP 3 - 26.

٩ ـ عبدالله الشيخ محمود الطاهر ، **مصدر سابق** ، الفصل الثاني ص ص ١٠٩ ـ ١٢٩ .

١٠ ـ سارة الدويسان : «الإنفاق العام في دولة الكويت : فلسفته ، وتطور هيكله . **المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين** . الكويت ، ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٦١ ـ ٨٦ .

11 - Khouja, Sadleer, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, The Mac-Millan Press, London, 1979, P 26.

١٢ ـ عبدالمجيد الشطي : «**دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي**» ، المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين ، الكويت ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣٢ ـ ٣٧ .

١٣ ـ أحمد منير نجار : «لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على الكويت» . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، الكويت ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٧ ـ ٧٧ .

١٤ ـ ونيس فرج عبدالعال : «عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج ، دراسة مقارنة» . **مجلة العلوم الاجتماعية** ـ الكويت ـ ربيع ، ١٩٩٦ ، ص ص ٥١ ـ ٩٤ .

١٥ـ مهدي إسماعيل الجزاف ، نديم برني : «المضامين المالية للغزو العراقي على دولة الكويت والخصخصة» . **المؤتمر العلمي الأول لآثار الغزو العراقي على الكويت** ، الكويت ١ ـ ٤/ ٤/ ١٩٩٤ ، ص ص ٣ ـ ١٥ .

١٦ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : «الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت» ، **مجلة التعاون** ، العدد (٢٠) ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٩٣ ـ ٩٨ .

١٧ ـ سعيد النجار ، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي** ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٥٤ ـ ٦٤ .

18 - Galal, and others, "Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: Case Studies from Chile, Malaysia, Mexico, and the U.K" *World Bank conference*, Washington. D.C. June 11-12,1992, PP 5 - 90.

١٩ ـ موضي الحمود ، عيسى القيسي : «تطور سوق العمل الكويتي» . **مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل** ، جمعية الخريجين الكويتية ، الكويت ١٠/ ١/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣ ـ ١٨ .

٢٠ ـ عباس المجرن وعلي حسين عبدالرزاق : «الهيكل الحالي للإيرادات العامة في الكويت وبدائل تنميتها» . **المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين** ، الكويت ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦١ ـ ٣٠٣ .

٢١ ـ مهدي إسماعيل الجزاف «**استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت**» . معهد الكويت للأبحاث العلمية ، محاضرة في كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣ ـ ٢٩ .

ـ مهدي ، إسماعيل الجزاف ، «الجوانب القانونية للخصخصة» ، **مجلة الحقوق** ، العدد الرابع ، جامعة الكويت ، ١٩٩٥ ص ص ٢٩١ ـ ٣٢٤ .

٢٢ ـ فؤاد عبدالله العمر : «تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت» . **رسائل البنك الصناعي** ، الكويت ، العدد ٤٤ ، يونيو ١٩٩٥ ص ص ٧ ـ ٤٧ .

٢٣ ـ وهي ترجمة لكلمة Privatisation وتعددت ترجمات هذه الكلمة في اللغة العربية ، فهناك من عربها بـ «الخوصصة» ، وهناك من أطلق عليها «التخصيص» أو «الاستخصاص» أو «الخصخصة» أو «التخصيصية» وإن كانت جميعها تعني التحول بالنشاط الاقتصادي إلى القطاع الخاص .

٢٤ ـ يوسف حسن جواد وآخرون «أثر هيكل الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الكويتي في فترة ما بعد حرب الخليج» ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد ٧٩ لعام ١٩٩٥ ، ص ص ١٥ ـ ٤١ .

٢٥ ـ جاسم السعدون : «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية» ، **ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات** ، الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية ـ المغرب ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣ ـ ١٥ .

مراجع البحث:

أولا : المراجع العربية :

١ ـ أحمد منير نجار : «لمحات اقتصادية عن آثار العدوان العراقي على الكويت» . **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، الكويت ، العدد ٧٤ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٧ ـ ٧٧ .

٢ ـ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية : «الانعكاسات الاقتصادية للغزو العراقي للكويت» . *مجلة التعاون* ، العدد (٢٠) ديسمبر ١٩٩٠ ، ص ص ٩٣ ـ ٩٨ .

٣ ـ جاسم السعدون : «دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية» . **ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات** ، الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية ـ المغرب ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣ ـ ١٥ .

٤ ـ حامد عبدالمجيد دراز ، **دراسات في السياسة المالية** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ص ٣٦ .

٥ ـ سارة الدويسان : «الإنفاق العام في دولة الكويت : فلسفته ، وتطور هيكله» . **المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين** ، الكويت ، ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٦١ ـ ٨٦ .

٦ ـ سعيد النجار ، **نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي** ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٥٤ ـ ٦٤ .

٧ ـ سامي خليل ، **نظرية الاقتصاد الكلي** ، الأهرام للتوزيع ، الكويت ١٩٩٤ ، الكتاب الثاني .

٨ ـ عباس المجرن وعلي حسين عبدالرزاق : «الهيكل الحالي للإيرادات العامة في الكويت وبدائل تنميتها» ، **المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين** ، الكويت ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٢٦١ ـ ٣٠٣ .

٩/ ١ ـ عبدالله الشيخ محمود الطاهر ، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص ص ٧٣ ـ ٩٦ .

٩/ ٢ ـ عبدالله الشيخ محمود الطاهر ، **مصدر سابق** ، الفصل الثالث ص ص ١٠٩ ـ ١٢٩ .

١٠ ـ عبدالمجيد الشطي : «دور الإنفاق العام في النشاط الاقتصادي» ، **المؤتمر العلمي الثاني للاقتصاديين الكويتيين** ، الكويت ٩ ـ ١١/ ٤/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣٢ ـ ٣٧ .

١١ ـ فايز إبراهيم الحبيب ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٦ .

١٢ ـ فؤاد عبدالله العمر : «تجربة الخصخصة والتحديات التي تواجهها في دولة الكويت» ، **رسائل البنك الصناعي** ، الكويت ، العدد ٤٤ ، يونيو ١٩٩٥ ص ص ٧ ـ ٤٧ .

١٣ ـ محمود النيربي ، **الاقتصاد المالي** ، منشورات جامعة حلب ، حلب ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٤ ـ ٦٥ .

١٤/ ١ مهدي إسماعيل الجزاف ، نديم برني : «المضامين المالية للغزو العراقي على دولة الكويت والخصخصة» ، **المؤتمر العلمي الأول لآثار الغزو العراقي على الكويت** ، الكويت ١ ـ ٤/ ٤/ ١٩٩٤ ، ص ص ٣ ـ ١٥ .

١٤/ ٢ مهدي إسماعيل الجزاف : «**استراتيجية وبرامج الخصخصة في دولة الكويت**» ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، محاضرة في كلية العلوم الإدارية ، جامعة الكويت ٢٥/ ١٢/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣ ـ ٢٩ .

١٤/ ٣ مهدي ، إسماعيل الجزاف ، «الجوانب القانونية للخصخصة» ، **مجلة الحقوق** ، العدد الرابع ، جامعة الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ص ٢٩١ ـ ٣٢٤ .

١٥ ـ موضي الحمود ، عيسى القيسي : «تطور سوق العمل الكويتي» ، **مؤتمر التنمية ومتطلبات سوق العمل** ، جمعية الخريجين الكويتية ، الكويت ١٠/ ١/ ١٩٩٥ ، ص ص ٣ ـ ١٨ .

١٦ ـ ونيس فرج عبدالعال : «عجز الموازنة العامة في الكويت ومصر : الأسباب وطرق العلاج ، دراسة مقارنة» . **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ص ٥١ ـ ٩٤ .

١٧ ـ يوسف حسن جواد وآخرون : «أثر هيكل الإنفاق الحكومي على الاقتصاد الكويتي في فترة ما بعد حرب الخليج» ، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد ٧٩ لعام ١٩٩٥ ، ص ص ١٥ ـ ٤١ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

1 -Galal, and Others. "Welfare Consequences of Selling Public Enterprises: Case Studies from Chile, Malaysia, Mexico, and the U.K", *World Bank Conference,* Washington. D.C. June 11-12,1992, PP 5 - 90.

2 - Heller, Walter and Others, *Fiscal Policy for Balanced Economy*, OECD, Paris, 1986 PP 12 - 35.

3 - Khouja, Sadler. *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, London, The Mac-Millan Press,1979, P 26.

4 - Samuelson and Others. *The Problem of Economic Instability*, London, Mac Milan, 1955 P 405.

5 - Walker. *Public Expenditure, Social Policy and Social Planning*, London, Heinemann Educational Books, 1983, PP 3 - 26.